منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

تعزيز استخدام حقوق السحب الخاصة لتمويل الاقتصاد البديل في المنطقة العربية

هديل القضاة

ورقة سياسات

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية

تعزيز استخدام حقوق السحب الخاصة لتمويل الاقتصاد البديل في المنطقة العربية

ورقة سياسات

هديل القضاة
باحثة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمجتمع المدني، حاصلة على درجة الماجستير في دراسات النوع الاجتماعي من الجامعة الأردنية عام 2020 ودرجة البكالوريوس في علم الاجتماع من الجامعة الأردنية عام 2015.

مراجعة فنية : عمر سمير

مراجع اللغة العربية: أحمد الشبيني

تصميم: محمد جابر

منسقة المشروع: نصاف براهمي

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي من المؤسسات الشريكة

مقدمة

تعد حقوق السحب الخاصة (SDRs) أصولًا نقدية دولية أنشأها صندوق النقد الدولي (IMF) في عام 1969 بهدف تعزيز السيولة الدولية وتوفير احتياطي إضافي للدول الأعضاء. تتكون حقوق السحب الخاصة من سلة من العملات الرئيسية العالمية (الدولار الأمريكي، اليورو، الين الياباني، الجنيه الإسترليني، واليوان الصيني) وتستخدم لتعزيز استقرار الاقتصاد العالمي.[1] تسمح اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي له بتوزيع حقوق السحب الخاصة على البلدان الأعضاء بالتناسب مع حصص عضويتها[2].

توصف حقوق السحب الخاصة، بأنها أداة لإدارة الأزمات، ومن أبرز الأمثلة على ذلك، تخصيص التعافي من جائحة كورونا عام 2021 الذي وصل إلى 650 مليار دولار، حيث خصص صندوق النقد الدولي، 400 مليار دولار للدول الغنية، و230 مليار دولار للدول المتوسطة الدخل و20 مليار دولار للدول المنخفضة الدخل[3]، وقد كانت هذه العملية الأكبر تاريخيًّا للتحويل الجماعي إلى حقوق السحب الخاصة من صندوق النقد الدولي.

كانت مصر الدولة التي استخدمت الجزء الأكبر من هذه المخصصات من الدول العربية، لتسديد بعض ديونها والتخلص من تصنيفها كأكبر مدين لصندوق النقد الدولي، بينما استبدلت تونس مخصصاتها لتسديد قائمة أجور حكومية كبيرة، واستبدل لبنان مخصصاته من حقوق السحب الخاصة لتغطية النفقات الاجتماعية.[4] في حين تم استخدام مخصصات الأردن، كإيرادات عامة للدولة، بحيث تم إنفاقها على مختلف أوجه الإنفاق المقرة في الموازنة العامة للدولة، مثل: الرواتب، والرعاية الصحية والتعليم، إلى جانب تسديد التزامات القروض.[5]

وبسبب تراكم الديون على عديد من الدول العربية المنخفضة الدخل، أدى ذلك إلى عدم الاستخدام العادل لحقوق السحب الخاصة، في ظل غياب وجود نظم حوكمة ومساءلة دولية ومحلية فعالة على جدوى استخدامات هذه الأموال من جهة، ومحدودية مخصصات الدول العربية في حقوق السحب الخاصة من جهة أخرى، حيث إن البلدان التي لديها حصص أكبر تحصل على مخصصات أعلى نسبيًّا

يمكن القول، إن «الاستخدام الفعّال» لحقوق السحب الخاصة قد يُفسر في بعض الأحيان على أنه استخدام تقني أو مالي لتحقيق أهداف قصيرة الأجل، مثل سداد الديون أو تمويل مشروعات حكومية، وهي نفقات قد لا تخدم الأولويات التنموية الملحّة. حيث إن عديدًا من الحكومات تصف استخداماتها بالفعّالة أو الكفؤة، من دون النظر إلى ضرورة «الاستخدام العادل» الذي يهدف إلى توجيه هذه الأصول نحو مشاريع تعزز التنمية المستدامة والاقتصاد البديل، وتدعم الفئات الأكثر احتياجًا.

تهدف هذه الورقة إلى استكشاف الإمكانيات المتاحة وتقديم توصيات محددة لتوظيف حقوق السحب الخاصة في تعزيز الاقتصاد البديل، من خلال الإجابة على التساؤلات التالية: كيف يمكن لحقوق السحب الخاصة (SDRs) أن تسهم في تمويل المشاريع الاقتصادية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة في المنطقة العربية؟ وما هي السياسات والإجراءات اللازمة لتعزيز استخدام حقوق السحب الخاصة لدعم هذه المشاريع؟

دور حقوق السحب الخاصة في تعزيز الاقتصاد البديل.. الإمكانات والعقبات

تمتاز حقوق السحب الخاصة بوصفها مصدر تمويل خارجي، وأنها من أكثر الطرق الآمنة لأنها غير مشروطة وذات تكلفة منخفضة مقارنة مع القروض والمنح، التي عادة ما يرافقها أسعار فائدة مرتفعة. ما يتيح للبلدان استخدام جزء من التخصيص في حقوق السحب الخاصة لتنويع الاحتياطات، وتعزيز السيولة.[6] حيث إن محدودية الموارد المالية التقليدية في الدول العربية تقف عائقًا أمام الاقتصاد البديل بسبب مجموعة من التحديات المتعلقة بالتمويل الأولي، تكلفة رأس المال، الدعم الحكومي، الوصول إلى الأسواق المالية، ثقة المستثمرين، والتمويل المستدام، وغيرها

في ظل التحديات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي تواجه العالم، والتي تتفاقم حدتها أمام الدول العربية المنخفضة الدخل أكثر من غيرها، تسارعت دعوات المجتمع المدني العالمي إلى استحداث إصدار تخصيص جديد من حقوق السحب الخاصة أكثر عدالة وفعالية[7]، حيث تجري مراجعة مقررة كل خمس سنوات لقيمة حقوق السحب الخاصة، ما يشكل فرصة قادمة نحو تعزيز التوجه إلى تمويل الاقتصاد البديل في سياق التحول إلى بناء الاقتصاد العالمي.[8]

رغم ذلك، هناك إشكالية حقيقية تؤثر في جدوى استخدام حقوق السحب الخاصة أمام الدول العربية المنخفضة الدخل، تتمثل في عدم عدالة توزيع المخصصات، ما يقود إلى الاستخدام غير العادل من حكومات الدول العربية لمخصصاتها المحدودة، وذلك من خلال توجيهها إلى سد النفقات والديون المتراكمة. وفي حين يتم توزيع حقوق السحب الخاصة بالتناسب مع حصص العضوية في صندوق النقد الدولي، من أصل 650 مليار دولار تم توزيعها عام 2021، حصلت المنطقة العربية على 37.3 مليار دولار، في حين حصلت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحد على ما يوازي حصة جميع الدول العربية الأخرى مجتمعة.[9]

ما يعني أن الأسباب الموجبة لإنشاء هذه الأداة لا يتم ترجمتها بالصورة المثلى على أرض الواقع، حيث تعاني دول مثل مصر، لبنان، تونس، السودان، والأردن وسوريا من جملة من التحديات والإضرابات والأزمات السياسية والاقتصادية والبيئية التي تجعلها في حاجة إلى سيولة أكثر من غيرها من الدول العظمى أو حتى الدول العربية النفطية، ذات الدخل المرتفع

في السياق نفسه، ترتبط الموافقة على عملية توزيع حقوق السحب الخاصة، على تصويت ما لا يقل عن 85% من عضوية صندوق النقد الدولي، وهذا يعني أن الولايات المتحدة، بحصتها البالغة 17.45%، قادرة على استخدام حق النقض. ونتيجة لذلك، قد يكون وصول الاقتصادات الأصغر إلى حقوق السحب الخاصة محدودًا، ما قد يعرقل استفادتها من هذه الأصول الاحتياطية.[10]

هذا النظام يعكس قدرة الدول على السداد وليس احتياجاتها الفعلية. بعبارة أخرى، الدول ذات الاقتصادات الأكبر التي تسدد حصصًا أعلى تحصل على مخصصات أكبر من حقوق السحب الخاصة، بينما الدول الأشد احتياجًا والتي تعاني من تحديات اقتصادية كبيرة تحصل على مخصصات أقل، من الضروري، إعادة التفكير في نظام توزيع حقوق السحب الخاصة، بحيث يكون توزيع المخصصات قائمًا على الاحتياج وليس فقط على الحصص المدفوعة. الدول الأكثر احتياجًا إلى السيولة لتعزيز استقرارها الاقتصادي والاجتماعي يجب أن تحصل على مخصصات أكبر، حتى تتمكن من مواجهة الأزمات الاقتصادية بشكل فعال وتوجيه الأموال نحو مشاريع تعزز الاقتصاد البديل والتنمية المستدامة

أي سياسات بديلة منتظرة؟

- **مراجعة سياسات توزيع حقوق السحب الخاصة القائمة من قبل صندوق النقد الدولي،** ينبغي أن تدفع حكومات وبرلمانات الدول منخفضة الدخل في اتجاه مراجعة هذا التوزيع لضمان تحقيق عدالة أكبر. يمكن زيادة هذه المخصصات تدريجيًّا لدعم التحول نحو الاقتصاد البديل من خلال الاستفادة من الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة التابع لصندوق النقد الدولي. يهدف ذلك إلى تحقيق النمو الاقتصادي العالمي، وتقليل تكلفة الأزمات المالية والاقتراض من الأسواق المالية الدولية.

- **تبنِّي سياسات مالية واقتصادية جديدة تعزز من قدرة الدول الأعضاء على الاستخدام المستدام لحقوق السحب الخاصة،** من خلال إنشاء صناديق تمويل وطنية وإقليمية مخصصة لدعم المشاريع البديلة، بتمويل من حقوق السحب الخاصة ما يوسع استخدامها ويوفر مصدرًا طويل الأمد لتمويل الاقتصاد البديل.

- **تطوير آليات حوكمة فعالة لضمان الاستخدام العادل لحقوق السحب الخاصة،** يمكن إلزام الدول الأعضاء من قبل صندوق النقد الدولي بتقديم تقارير مستقلة من المجتمع المدني حول كيفية إنفاق حقوق السحب الخاصة. إلى جانب تطوير منصات شفافة للتقارير والمراقبة، هذه المنصات يجب أن تكون متاحة للعامة، بحيث يمكن للمواطنين والمجتمع المدني تقييم الاستخدام الحكومي لهذه المخصصات. وقد يساعد إنشاء لجان مستقلة، متابعة كيفية إنفاق حقوق السحب الخاصة.

خاتمة

يمكن أن توفر حقوق السحب الخاصة فرصة حقيقية لدعم الاقتصاد البديل والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة، في ظل التحديات المتفاقمة التي تواجه الدول العربية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. غير أن الاستفادة المثلى من هذه الأداة تتطلب إعادة التفكير في سياسات توزيعها، بما يعكس احتياجات الدول النامية والمنخفضة الدخل بشكل أفضل. إلى جانب إنشاء صناديق تمويل مخصصة، وتعزيز الشفافية والمساءلة. يتطلب ذلك تعاونًا مكثفًا بين الحكومات، المؤسسات الدولية، والمجتمع المدني، ما يسهم في تحقيق الأهداف التنموية ويعزز جهود صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمات الاقتصادية وتعزيز استقرار النظام المالي الدولي

هوامش

1 What is the SDR? (imf.org)

2 حقوق السحب الخاصة (SDR) (imf.org)

3 إعادة النظر في حقوق السحب الخاصة imf.org

4 مخصصات «حقوق السحب الخاصة» في الشرق الأوسط مفيدة، ولكنها ليست عصًا سحريةً | The Washington Institute

5 Awad. A & Sting. A (2023) the imf's SDR bonanza: what good did the free liquidity do Jordan?. Friedrich-Ebert-Stiftung. 20229.pdf (fes.de)

6 بسباس، وليد، التمويل البديل أو البدائل التمويلية للنمط الحالي، 2024.

7 أكثر من 130 منظمة حول العالم تدعو صندوق النقد الدولي إلى إصدار عام جديد من حقوق السحب الخاصة - arabwatchcoalition.org (AWC)

8 المشاركة في التعافي: تحويل حقوق السحب الخاصة وإنشاء صندوق استئماني جديد imf.org

9 حقوق السحب الخاصة والدول العربية، تمويل التنمية في عصر كوفيد 19، الإسكوا.
حقوق السحب الخاصة والدول العربية: تمويل التنمية في عصر كوفيد19- وما بعده - لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (unescwa.org).

10 حقوق السحب الخاصة: حقوق السحب الخاصة: وحسابات التسوية الرسمية - FasterCapital

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية

بناية وست هاوس 3، ش جان دارك الحمرا، مكاتب أوليف جروف، بيروت، لبنان.

+961 76 386 477 info@afalebanon.org https://www.afalebanon.org/

هذا المُصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي.